

الحركة النقابية العمالية  
في الجمهورية اليمنية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ م

أ. محمد محمد الجدري

مسؤول العلاقات الخارجية بالمكتب التنفيذي  
للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

## توطئة :

أثناء مرحلة الحوار لتحقيق الوحدة اليمنية وبعد تحقيقها في مايو ١٩٩٠م تم العمل على توحيد النقابات العمالية وتشكيل منظمات نقابية موحدة على صعيد الوطن كجزء من العملية الوحودية والقضاء على مظاهر التشطير وقد بدأت هذه الحركة الاندماجية بدءاً من الإطار النقابي الأعلى وهو الاتحاد العام والذي أخذ على عاتقه مسئولية الإعداد للوثائق والتحضير للانتخابات القاعدية وصولاً إلى عقد المؤتمر العام لنقابات عمال اليمن

وقد شهدت الفترة من يناير ١٩٩٠م حتى مارس ١٩٩٢م سلسلة من الاجتماعات لقيادات الاتحاد العام والنقابات العامة في سبيل إنجاز النظام الأساسي الموحد واللوائح المالية والتنظيمية المتعلقة بالعمل النقابي والدليل الانتخابي المنظم لعملية الانتخابات والذي كان من المقرر أن يتم على ضوءه إجراء الانتخابات النقابية بعيداً عن الأساليب السابقة المتبعة في المحافظات الشمالية والجنوبية وبرؤية نقابية ديمقراطية متقدمة مراعية في ذلك قضية الحريات النقابية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل النقابي والمواثيق الدولية والأعراف النقابية العربية والدولية وخصوصية العمل النقابي في اليمن.

## الخطوات الاندماجية للحركة النقابية اليمنية:

انطلاقاً من الإيمان الراسخ للحركة النقابية اليمنية بوحدةها على طول الساحة اليمنية؛ باعتبارها دعامة أساسية لوحدة الوطن؛ فقد سارعت الحركة النقابية منطلقة من الهدف الذي ناضلت من أجل تحقيقه في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ووحدة الحركة النقابية

ومن هذا المنطلق بادرت الحركة النقابية ومنذ مطلع عام ١٩٨٩م إلى إيجاد صيغ تهدف إلى تحقيق وحدة الحركة النقابية وتعزيز وتطوير بنائها التنظيمي ونشاطها على مختلف الأصعدة وطنياً وعربياً ودولياً ، وجاء اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م التاريخي ليعطي للعمل الوحودي النقابي دفعة إلى الأمام بانعقاد الاجتماع التوحيدي (٧-٩ يناير ١٩٩٠م) بمدينة تعز ، وهو الاجتماع التاريخي الذي انبثق عنه قيام المجلس الأعلى الموحد كقيادة موحدة للحركة النقابية اليمنية تتولى

مهام الإعداد للخطوات التوحيدية الاندماجية لعموم الحركة النقابية من خلال برنامج زميني يتوافق وما يجري على الساحة من خطوات متسارعة لوحدة الوطن اليمني ومنذ اجتماع يناير بمدينة تعز عقد المجلس اجتماعين لاحقين في كل من عدن وصنعاء لمتابعة أعمال لجان العمل الخاصة :

- إعداد الوثائق الأساسية للمؤتمر التوحيدي
- التحضير للانتخابات وإعداد الإرشادات الخاصة بها
- توحيد النشاط الخارجي

وقد استطاعت اللجان المكلفة إنجاز مهامها المحددة في إعداد الوثائق ووضع التصورات والإرشادات الخاصة بالانعقاد المؤتمر وإجراء الانتخابات؛ حيث تمكنت اللجان من إنجاز مشاريع الوثائق التالية :

- ١- مشروع النظام الأساسي للاتحاد
  - ٢- مشروع النظام الداخلي الموحد للنقابات
  - ٣- برنامج عمل للاتحاد
  - ٤- دليل الإرشاد الانتخابي
  - ٥- خطة النشاط الخارجي الموحد
  - ٦- اللائحة المالية
- كما انتهت اللجان من إعداد المواضيع التالية :
- ١- كشوفات بأسماء النقابات الفرعية والعامة والمهنية .
  - ٢- كشوفات إحصائية للعضوية في الأطر النقابية القاعدية وهيئاتها القيادية وعدد القوى العاملة .
  - ٣- تصور حول كيفية تحصيل الاشتراكات ونسبة توزيعها .

وبالإعلان التاريخي في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عن قيام الجمهورية اليمنية كان لا بد للمجلس الأعلى الموحد للحركة النقابية من الوقوف أمام ما تم إنجازه من خطوات وحدوية على الصعيد النقابي، واتخاذ خطوة تتواكب مع هذا الحدث التاريخي العظيم بتقريب موعد انعقاد المؤتمر العام

لعموم الحركة النقابية اليمنية . وتم تقديم مشروع اندماجي انتقالي إلى كل من المجلس المركزي في (الجنوب) والمجلس الأعلى في (الشمال) يتضمن الآتي:

- ١- اعتبار الفترة حتى انعقاد المؤتمر العام فترة انتقالية تمتد حتى انتهاء شرعية الأطر النقابية القائمة بعد استكمال الدورة الانتخابية الكاملة .
- ٢- دمج المجلسين ( المركزي - والأعلى ) واعتبارهما المجلس المركزي الموحد كأعلى سلطة خلال الفترة الانتقالية .
- ٣- اعتبار المجلس الأعلى الموحد بكامل أعضائه القيادية التنفيذي للاتحاد أي المكتب التنفيذي برئاسة الأخ راجح صالح ناجي عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني .
- ٤- تعتبر النقابات العامة والنقابات الفرعية قائمة بذاتها خلال المرحلة الانتقالية
- ٥- يعقد المكتب التنفيذي اجتماعا يوزع بين أعضائه المهام الخاصة بتسيير نشاط الاتحاد اليومي .

وقد ناقش المجلسان المركزي والأعلى مشروع الخطوات الاندماجية كل على حدة وتم إقرار المشروع وتكليف المجلس الأعلى الموحد باتخاذ الخطوات التنفيذية وفي اجتماع المجلس الأعلى الموحد في ٦/٦/١٩٩٠م تم مناقشة هذا التصور واعتبر المجلس الأعلى مكتبا تنفيذيا خلال الفترة الانتقالية حيث عقد اجتماعه الاول في العاصمة صنعاء وتم فيه مناقشة القضايا التالية :

- ١- مستوى إنجاز الخطوات التوحيدية واستعراض قرار كل من المجلس المركزي والمجلس الأعلى حول دمج الاتحادين في كيان نقابي واحد .
  - ٢- تحديد موعد اجتماع المجلس المركزي الموحد .
  - ٣- توزيع المهام بين أعضاء المكتب التنفيذي .
  - ٤- المهام العاجلة .
- وخلال جلستين للمكتب التنفيذي تم الخروج بالنتائج التالية:

- ١- قيم المكتب التنفيذي تقييماً عالياً سير إنجاز المهام التوحيدية وبعد الاستماع الى مستوى ما تم إنجازه من قبل اللجان اتخذ المكتب قراراً بالاستمرار في استكمال مشروعات الوثائق الأساسية وعرضها على المجلس المركزي .
- ٢- وخلال الفترة الانتقالية ولكيلا ينشأ فراغ في نشاط الاتحادين من حيث وثائق العمل واللوائح أقر اعتبار مشاريع الوثائق الأساسية بعد إقرارها من المجلس المركزي وثائق للفترة الانتقالية يتم تقديمها كلائحة لمشاريع المؤتمر العام
- ٣- لاستكمال التكوين النقابي الموحد كلف المجلس لجنة من الأخوة أعضاء المكتب التنفيذي تتولى التنسيق والتشاور مع النقابات العامة لوضع تصورات توحيد النقابات العامة .
- ٤- استعراض نتائج اجتماعات المجلس الأعلى والمركزي بشأن مقترح تشكيل قيادة موحدة للحركة النقابية خلال الفترة الانتقالية وقد قيم المكتب التنفيذي تقييماً عالياً النتائج التي خرج بها وحدد المكتب موعد الاجتماع للمجلس المركزي الانتقالي الموحد خلال الفترة من ١٧-١٨ يونيو ١٩٩٠ م وذلك للوقوف أمام:
  - تقرير عن نتائج الخطوات الاندماجية للحركة النقابية اليمنية .
  - اتجاهات نشاط المكتب التنفيذي للفترة اللاحقة .
- وفي جلسته الختامية وفي ضوء البند السادس لمقترح تشكيل قيادة موحدة للحركة النقابية خلال الفترة الانتقالية المقرر من قبل المجلسين الاعلى والمركزي وزع المكتب التنفيذي المهام بين أعضائه على النحو التالي:

أسماء أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

بعد دمج الاتحادين لقيادة الاتحاد العام للفترة الانتقالية ٩٠ - ٩٤م:

م	الاسم	الصفة
١	راجح صالح ناجي	رئيس الاتحاد العام
٢	حسين صالح البهلوي	نائب رئيس الاتحاد العام
٣	يحي محمد الكحلاني	الأمين العام
٤	يحي احمد النعماني	نائب الأمين العام لشئون الأنشطة
٥	عبدالكريم ناصر	نائب الأمين العام للشئون الداخلية
٦	محمد عبدالله النهاري	أمين شئون التأمينات وفص منازعات العمل
٧	محمد محمد الجدري	أمين الشئون الثقافية
٨	فيصل محمد عبدالله	أمين العلاقات الخارجية
٩	ياسين النجاشي	أمين الشئون الإعلامية
١٠	محمد عبدالله الهادي	أمين الشئون المالية والإدارية
١١	عبدالله قاسم علي	الأمين المساعد للشئون المالية والإدارية
١٢	حسين ناشر علي	أمين الشئون الاجتماعية والرياضية
١٣	علي سنان الصعر	الأمين المساعد للعلاقات الخارجية
١٤	علي سيف مقبل	أمين الشئون النقابية وفروع الاتحاد العام
١٥	د. خالد راجح شيخ	أمين الشئون الاقتصادية والتخطيط
١٦	جمال صالح السنباني	أمين الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي
١٧	عبد فارع نعمان	عضواً
١٨	عبدالباري الشيباني	عضواً
١٩	مراد اسماعيل	رئيس لجنة الرقابة والتفتيش المالي المركزية

وأكد المكتب التنفيذي على استمرار لجنة الرقابة والتفتيش المالي المركزية في عملها واستعرض المكتب التنفيذي في اجتماعه التصورات المتعلقة بالنشاط اللاحق للحركة النقابية اليمنية وتطورها وخرج بالقرارات والمعالجات التالية:

أولاً : اعتبار صنعاء العاصمة التاريخية مقراً للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية اليمنية.

ثانياً : العمل على إيجاد مقر للاتحاد العام والنقابات العامة في العاصمة التاريخية صنعاء يستوعب التطور اللاحق للعمل النقابي

ثالثاً : الاتصال بجهات الاختصاص في الدولة لتقديم المساعدات وتذليل الصعوبات فيما يتعلق بتوفير المقر المؤقت والدائم والسكن والمواصلات وغيرها

رابعاً : العمل على الانتقال التدريجي لأعضاء المكتب التنفيذي والمتفرغين إلى العاصمة التاريخية صنعاء وقيادة النقابات العامة

خامساً : استمرار اللجنة السابقة المكلفة بحصر ممتلكات الاتحاد وفروعه وتسجيل الممتلكات في السجل المدني.

سادساً : تكليف دائرة التخطيط والمشاريع لاستكمال مشروع استراحة عدن وكذلك تقديم تصور بتشغيل دار الراحة بالمطلع م / ا بين خلال الفترة القادمة بصورة تجارية بحيث يعتمدان على التسيير بصورة مستقلة خلافاً للوضع السابق .. وكذلك بالنسبة لتطوير مؤسسة وصحيفة صوت العمال والاستعانة بجهات فنية لوضع تصاميم ودراسة متكاملة لبناء مقر الاتحاد العام والنقابات العامة بمهدف معالجة ذلك مع الدولة للحصول على الدعم، والعمل على وضع تصور لأي مشاريع مستقبلية وذلك لمناقشة إقامتها بدعم من قبل الدولة على أن تكون في العاصمة التاريخية صنعاء.

سابعاً : حصر العضوية في الفترة الانتقالية في شمال الوطن واستمرار الاستقطاعات المالية بالنسبة للمحافظات الجنوبية كما هو الحال في السابق

ثامناً : تكليف النقابات العامة والمجالس العمالية بوضع التصورات العملية لتحسين مواردها المالية خلال الفترة القادمة .

تاسعا : منح مؤسسة وصحيفة (صوت العمال) الاستقلال المالي والإداري ويتم الإشراف المباشر عليها من قبل المكتب التنفيذي وإقرار الاتفاقيات السابقة الخاصة بتطوير الصحيفة والمؤسسة .

عاشرا : العمل على وضع برنامج لتزول أعضاء المكتب التنفيذي إلى مرافق العمل والانتاج.

حادي عشر : تكليف لجنة من المكتب التنفيذي لوضع شعار للاتحاد العام للنقابات.

وتم تكليف الأخ/ منصور الصراري . بتمثيل الحركة النقابية اليمنية في الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بدمشق لشغل منصب أمين عام مساعد للاتحاد الدولي، والأخ/ عبده فارح نعمان ممثلاً للحركة النقابية اليمنية في الاتحاد العالمي للنقابات ببراغ .



## الحركة النقابية في الفترة الانتقالية ٩٠-١٩٩٤م

واجهت الحركة النقابية اليمنية جملة من المهام الجسيمة التي فرضت نضالاً دؤوباً وصلباً في سبيل حماية حقوق ومصالح العمال سواء في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، كما أخذت على عاتقها مسئولية تحقيق الالتزام من قبل الجهات المشاركة (حكومة وأصحاب عمل) بالتقيد والتنفيذ الصادق لمعايير العمل الدولية واحترام موثيق منظمة العمل الدولية فيما يخص الحريات والحقوق النقابية .

وقد تصدى الاتحاد العام للنقابات للعديد من التحديات في ظل غياب بعض التشريعات، وواجه عدداً من المعضلات المتمثلة في الآتي:

١- المساهمة والحث على إصدار تشريعات العمل والعمل النقابي.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية وقضايا اقتصاد السوق.

٣- غلاء الأسعار.

٤- التسبب الإداري والمحسوبية.

٥- البطالة.

٦- العمالة العائدة بعد حرب الخليج

مما دفع الاتحاد إلى إعلان الإضراب العام في مارس وديسمبر ١٩٩٢م دفاعاً عن مصالح وحقوق العمال وغيرها من القضايا الحيوية والتي كانت تتطلب جهداً مضاعفاً ولا سيما في ضوء حجم الإمكانيات المتاحة والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سير العمل النقابي كنتاج لأنماط الاقتصاد المختلفة في البلاد وللتأثيرات الحزبية على مسار الحركة النقابية اليمنية .

وسعى الاتحاد العام للنقابات إلى إجراء الدورة الانتخابية الكاملة لكافة الأطر النقابية بدءاً باللجان النقابية القاعدية كمرحلة أولى تليها انتخابات فروع الاتحاد العام بالمحافظات وفروع النقابات العامة بالمحافظات، والمرحلة الثالثة تتمثل بعقد مؤتمرات النقابات العامة والمؤتمر العام للحركة النقابية اليمنية، والذي يعتبر أول مؤتمر عمالي عام للحركة النقابية على طول وعرض الساحة اليمنية إلا أن الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١م لم تشهد تطوراً ملموساً في الإعداد

والتحضير لعقد المؤتمر العام للاتحاد العام ليعبر بصدق عن الطبقة العاملة عبر انتخابات ديمقراطية من القاعدة حتى القمة.

وكانت الانتخابات للجان القاعدية قد بدأت في يناير ١٩٩٣م في بعض المرافق المختلفة من محافظات الجمهورية، لكنها لم تستكمل في عدد كبير من المرافق بسبب اختلاف وجهات النظر بين النقابات والحكومة؛ حيث طالبت النقابات بأن تعقد الانتخابات القاعدية في كافة مرافق الدولة ومؤسساتها ودواوينها وفي المرافق الإنتاجية للقطاع الخاص العام إلا أن الحكومة قصرت إنشاء وعقد اللجان النقابية لمؤتمراتها على القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية التابعة للقطاع العام، فيما لم يرحب بذلك أصحاب الأعمال وأصحاب المصانع الإنتاجية الذين لا زالت لديهم الصورة غير ناضجة لتقبل إنشاء عمل نقابي في مرافقهم .

أما الحكومة؛ والمشكلة من المؤتمر العام الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الشركاء في إعادة تحقيق وحدة الوطن وبرئاسة المهندس / حيدر ابو بكر العطاس ؛ فقد رفضت السماح بقيام تشكيلات نقابية في مرافق الدولة ودواوينها تحت مبررات غير موضوعية مخالفة لدستور الجمهورية اليمنية وتعهدتها باحترام المواثيق الدولية في يوم ٢٢ مايو ٩٠م عند إعلان إعادة تحقيق الوحدة .. وكان موقف النقابات صريحاً وواضحاً حيال هذه المسألة مستندة في شرعية موقفها على نصوص الدستور والمواثيق الدولية المصدق عليها من قبل الحكومة والتي التزمت في أول بيان لها بأنها ستعمل على الوفاء والالتزام بكافة المواثيق والأعراف الدولية والمصدقة عليها من قبل الحكومتين في اليمن قبل إعادة تحقيق الوحدة ومؤكدة احترامها والتزامها بالمواثيق الدولية وحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية .

وبرغم كل تلك الالتزامات الدولية إلا أن الحكومة وعند الخك الاول لمصادقية توجهها، لم تستطع تنفيذ تعهداتها ، وقد ظهر ذلك من خلال موقفها السلبي تجاه شمولية تشكيل العمل النقابي مما دفع الاتحاد العام بالتنسيق مع وزارة العمل والتدريب المهني للعمل للخروج من المأزق، تحت ضغط الاتحاد العام والضغوط الدولية وخاصة من منظمة العمل العربية الدولية لضمان حرية العمل النقابي؛ إلى اللجوء إلى طرف ثالث؛ حيث قامت وزارة العمل بتحرير مذكرة تحمل رقم (٢٦٣٥) وتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٠م إلى وزارة الشؤون القانونية بطلب فتوى قانونية حول

مشروعية تشكيل النقابات في الجهاز الإداري والقطاع العام والمختلط وبموجب هذا الطلب قامت وزارة الشؤون القانونية بدراسة القضية وأصدرت فتوى قانونية بحق تمتع منظمات الموظفين العموميين كغيرهم من العمال بالحقوق المدنية والسياسية التي لا غنى عنها لممارسة العمل ، وأن الحرية النقابية ممارسة اعتيادية مستندة في ذلك إلى أن شمولية العمل النقابي في المناطق الجنوبية وبالنسبة للموظفين العموميين في القطاعات المشار إليها في المحافظات الشمالية مكفولة بموجب الدستور والمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة (٢) من المادة (٢٣) وما نصت عليه المادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي انضمت إليه اليمن والتي تنص على أن (لكل شخص الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات والانضمام إليها لحماية مصالحه) ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها - في مجتمع ديمقراطي - مصالح الأمن والوطن والسلامة العامة والنظام العام أو حماية الصحة العامة والأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، ولا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على أفراد القوات المسلحة والأمن في ممارسة هذا الحق. كذلك ينص العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المنظمة إليه اليمن في المادة (٨) على حق كل فرد بتشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار فيها ونصوص أخرى مشابهة لما ورد في المادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.. كما تتضمن الصكوك الرئيسية الصادرة من منظمة العمل الدولية والمصدقة عليها اليمن وهي الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم (٨٧) لعام ١٩٤٨ م والاتفاقية المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية رقم (٩٨) لعام ١٩٤٨ م؛ حق العمال دون تمييز أي نوع في إنشاء ما يختارونه من منظمات.

صدرت هذه الفتوى بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ م وتحمل رقم (١٤) وتسلمته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يوم ١٠/١/١٩٩١ م وسجل فيها برقم (٧٠) .

كما تأثر استكمال الانتخابية النقابية سلباً نتيجة للمماحكات السياسية بين الحزبين الحاكمين - آنذاك - وانشغال النقابيين والعمال بهذا التطور السلبي والذي استهدف الوحدة والدعوة إلى إعادة التشطير . ودخلت النقابات في حلبة الصراع السياسي مما أثر على أدائها

بشكل كبير وخاصة في استكمال إعادة دمج النقابات والتحصير لعقد مؤتمراتها التوحيدية كما أثر التنافس بين الأحزاب لمحاولة تأطير بعض القيادات النقابية حزبياً والعمل لصالحها على مسار الحركة النقابية ولقد ظهر ذلك واضحاً في مارس ١٩٩٢م عندما دفعت النقابات دفعا إلى الإضراب العام رغم استمرار الحوار المفتوح مع الحكومة وعدم إغلاق باب الحوار إلا أن بعض الأحزاب كانت وراء هذا الإضراب لعدة أسباب:

السبب الأول : هو أن اليمن كانت تحضر لحوض أول تجربة انتخابية برلمانية لليمن في ظل التعددية الحزبية والعمل الديمقراطي وكان هناك تخوف من بعض الأحزاب من نتائجها نظراً لتراجع تأثيرها على قيادة الجماهير مما دفعها من خلال عناصرها في قيادة العمل النقابي والأطر النقابية المختلفة إلى تحفيز النقابات ودفعها لتبني بعض المطالب العمالية والسياسية وتنفيذ الإضراب العام في الأول من مارس ١٩٩٢م وديسمبر ١٩٩٢م لإظهار تأثيرها على القطاع العمالي إلا أن النقابات تنبّهت إلى ذلك وعملت على بلورة موقف نقابي واعٍ في سبيل ترسيخ المسار الديمقراطي وإنجاح أول تجربة انتخابية في اليمن مع ترك الحرية الفردية لكل نقابي ليقرر وليختار من يشاء والانضمام إلى أي حزب يريد دون التأثير على العمل النقابي باعتبار أن العمل الحزبي مكفول دستورياً لكل عضو وكل فرد في المجتمع من أبناء اليمن وحق مشروع للجميع رجالاً ونساء عمالاً وعاملات، ورغم ذلك ظهرت بعض الممارسات الغير سليمة بعد ظهور نتائج الانتخابات النيابية وظهور الأزمة السياسية والتي أدت بعد ذلك إلى حرب صيف ١٩٩٤م، وكان للنقابات موقفها المعروف وهو الوقوف إلى جانب الوحدة ودعمها والعمل على إفشال المؤامرات والمخططات المعادية لها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وبلورة وعي نقابي وحدوي لنصرة الوحدة وقد تجسد ذلك من خلال ما قامت به النقابات في دعم الوحدة والدفاع عنها في المحافل الإقليمية والدولية وإصدار البيانات المؤيدة والداعمة من المنظمات النقابية العربية والصدقية للوحدة اليمنية وإدانة الانفصال.. كما عملت النقابات تنظيمياً على إقصاء القيادات النقابية المتورطة والمؤيدة للانفصال والمشاركة فيه من خلال إصدار البيانات المؤيدة للانفصال والتصريحات الصحفية عبر الصحف وخاصة صحيفة (صوت العمال).

وعملت قيادة الاتحاد العام بعد حرب صيف ١٩٩٤م على إعادة ترتيب أوضاع الحركة العمالية وتجميد وإقصاء الذين أيدوا إعلان الانفصال، وفي الدورة الاستثنائية للمجلس المركزي للاتحاد العام اتخذت قرارات تنظيمية هامة ومن أبرزها تشكيل قيادة جديدة للمكتب التنفيذي على النحو التالي:

أسماء أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

بعد حرب صيف ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٣م

م	الاسم	الصفة
١	يحي محمد الكحلاني	رئيس الاتحاد العام
٢	فيصل محمد عبدالله	نائب رئيس الاتحاد العام
٣	يحي احمد النعامي	الأمين العام
٤	محمد محمد الجدري	أمين العلاقات الخارجية
٥	محمد عبدالله الهادي	أمين الشئون المالية والإدارية .. وحسب طلبه تم تنحيه عن شغل أمانة الشئون المالية وشغلها الأخ / حسين ناشر .. وكلف الهادي بعمل دائرة منازعات العمل
٦	علي سيف مقبل	أمين الثقافة والإعلام .. انتقل إلى رحمة الله تعالى وحل محله الأخ / فضل العاقل
٧	حسين ناشر علي	أمين منازعات العمل .. ثم حل محل الهادي بدائرة الشئون المالية والإدارية
٨	جمال السنباني	أمين الصحة والسلامة المهنية
٩	علي سنان الصعر	أمين الشئون الاجتماعية والتأمينات
١٠	د. خالد راجح شيخ	أمين الدائرة الاقتصادية والاستثمار
١١	عبدالباري الشيباني	عضواً
١٢	مراد إسماعيل	رئيس لجنة الرقابة والتفتيش المالي المركزية

وبعد حرب صيف ٩٤ م تم تكليف الأخ / حسين صالح البهلوي بتمثيل الحركة النقابية اليمنية في عضوية الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حيث يشغل منصب أمين عام مساعد للاتحاد الدولي.

وبعد الدورة الاستثنائية للمجلس المركزي في ٢٢-٢٧ أغسطس ١٩٩٤م بصنعاء والتي انعقدت تحت شعار (من أجل تصحيح مسار الحركة النقابية اليمنية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) تم التركيز بعد هذه الدورة على أربعة محاور:

– اخور الأول : المساهمة في صياغة التشريعات القانونية العمالية والحث على سرعة إصدارها وكل ما يتعلق بالعمال والعمل النقابي .

- اخور الثاني : التركيز على معالجة الوضع التنظيمي وإعادة ترتيب البيت النقابي وحل مشاكله .

- اخور الثالث : الاهتمام بقضية التثقيف والتدريب لزيادة الوعي النقابي لمواكبة التحولات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في اليمن والتطور الإقليمي والدولي من خلال إيجاد وعي نقابي يعني متفهم لكافة التحولات .

- اخور الرابع : تطوير وتعزيز العلاقات النقابية اليمينية على المستوى الإقليمي والدولي وبدأ الاهتمام واضحاً في تحقيق هذه الحوار في الواقع العملي حيث قام المكتب التنفيذي بتشكيل لجان للزور الميداني إلى عشر محافظات هي : عدن ، لحج ، أبين ، شبوه ، حضرموت ، المهرة ، تعز ، إب ، ذمار ، الحديدة ، والتي توجد فيها كثافة عمالية ونقابية، وأُعطيت للمحافظات الجنوبية والشرقية اهتمام خاص لما تحتله هذه المحافظات من أهمية كبيرة .

وقد حدد المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات وأهدافه في الزيارات الميدانية على النحو الآتي:

- قضية العمال في المحافظات الجنوبية الذين لم يوزعوا على مرافق عمل وتم إيقاف رواتبهم وخاصة بعد ٧ يوليو ١٩٩٤ م ، هؤلاء العمال كانوا في غالبيتهم متفرغين للعمل النقابي في النقابات ومنظمات الحزب والمنظمات الجماهيرية.
- توضيح رأي الاتحاد العام حول الخصخصة.
- حشد العمل النقابي تنظيمياً لربط فروع الاتحاد العام بالمركز الرئيسي في صنعاء والتفاعل مع كافة القضايا التي تواجه العمل النقابي.
- توضيح المسؤوليات التي تتحملها قيادة العمل النقابي في بلورة المفاهيم النقابية والاجتماعية والاقتصادية والتطورات السياسية، وإستراتيجية الاتحاد العام في التدريب والتأهيل والتثقيف للتكيف مع الواقع الجديد.
- توضيح ما يقوم به الاتحاد العام بشأن القوانين والتشريعات العمالية.
- حث العمال والنقابيين على التفاعل الحي مع العمل الديمقراطي باعتبار ذلك من أساس ومهام العمل النقابي كون العمل النقابي ديمقراطي النشأة والتكوين.

ولقد خرجت اللجان بنتائج هامة حول العمل النقابي في تلك المحافظة وحل بعضها؛ إلا أن مسيرة العمل النقابي العمالي لم تأخذ طريق الجد في عملية التوحيد حيث لا زالت النقابات العامة لم تنجز مهام التوحيد حسب قرارات المجلس المتكررة و الذي أعطى لها الصلاحية الكاملة في ترتيب أوضاعها تنظيمياً، ولا زال نشاطها يتركز في محافظة عدن بحكم تواجد مقراتها في مبنى الاتحاد العام ويستثنى من ذلك:

- النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية .
- النقابة العامة للمهن الطبية الفنية .
- النقابة العامة للغزل والنسيج.
- النقابة العامة للبلديات.
- النقابة العامة للنقل والمواصلات

وهي النقابات التي توجد مقراتها في العاصمة صنعاء.

وهذا الوضع أثر سلباً على أداء النقابات العامة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية :

- ١- عدم ترتيب أوضاع المتفرغين في النقابات العامة وانتقاهم للعمل في العاصمة صنعاء من حيث السكن والتأثيث والبدلات المالية.
- ٢- عدم توفر المقرات والإمكانات لدى النقابات والاتحاد العام لاستيعاب ( ١٤ ) نقابة عامة لمزاولة نشاطها .
- ٣- شحة الموارد المالية من الاشتراكات والتي تقدر في بعض المرافق ( عشر ريال ) إلى جانب توقف تحصيلها في العديد من المرافق .

ويمكن القول إن أهم الاختلالات المرصودة تمثلت في عدم التواصل الميداني وتسيير الأوضاع التنظيمية، ومعالجة القضايا والهموم النقابية من قبل النقابات العامة نتيجة لشحة الإمكانيات المالية مما أوجد هوة بين القيادة والقاعدة وعدم الترابط التنظيمي، وعدم الالتزام بتوجيهات الأطر العليا وهي النقابات العامة ، وعدم عقد اجتماعات موسعة مع القواعد العمالية وكذا الاجتماعات التنظيمية للمجالس العمالية والنقابات العامة ومكاتبها التنفيذية وهذا يعتبر خلافاً في البناء التنظيمي للنقابات العامة وكذا فروع الاتحاد العام وفي بعض فروع النقابات وفي

استكمال العضوية مع أن العمل النقابي أساسه العمل الجماعي والمسئولية الجماعية والتضامنية في اتخاذ القرارات وهذا الخلل أدى إلى وجود ظاهرة اتخاذ القرارات الفردية في بعض المنظمات النقابية، ورسخ إلى حد كبير العمل الفردي، وتلك مسألة خطيرة في مسيرة العمل تؤدي إلى الوقوع في الأخطاء وإلى ابتعاد النقابيين عن المشاركة وعن القيام بدورهم ومسئولياتهم خاصة وأن من يعملون في مواقع نقابية قاعدية يحتاجون إلى تحريك وإشراف مستمر وإلى تنظيم دقيق والاستماع إلى أطروحاتهم وآرائهم وإلى توحيد عملهم وتوجيهه نحو خدمة العمل النقابي في سبيل الدفاع عن مصالح العمال والتنظيم النقابي وهذا ما انحسر خلال الفترة الماضية والحالية ما عدا بعض الحالات اليسيرة والتي لا تمثل رقما يذكر.



## علاقة الحركة النقابية العمالية بالدولة

رغم الدور البارز للحركة النقابية اليمنية ونضالاتها الواعية من أجل تحقيق الانتصار البطولي للثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر المجيدتين إلا أنها واجهت خلال مختلف المراحل مصاعب شتى حيث واجهت بعد الاستقلال في المحافظات الجنوبية محاولات الهيمنة والاحتواء وفي المحافظات الشمالية في ١٩٦٨ م ممارسات عسف وإلغاء لوجودها ولفترة ١٤ عاماً. ومع ذلك فقد استطاعت إثبات وجودها على الصعيد الوطني والعربي والدولي واهم ما استطاعت الحفاظ عليه، كأهم مكاسبها، وحدثاً على الصعيد الوطني والذود عن مكاسبها والدفاع عن حقوق أعضائها بسبب بروز العديد من مظاهر البيروقراطية في جهاز الدولة والهيئات الاقتصادية، وكذا بعض الممارسات التي تستهدف الإضرار بالحقوق النقابية والمتمثلة في خرق القوانين، والحد من الحقوق الدستورية للنقابات وتجاهل مطالبهم المرتبطة بتحسين ظروف العمل والمعيشة والحياة الاجتماعية.

وفي إطار مساعيه لإعادة صياغة علاقاته بالحكومة ورجال الأعمال في الظروف الجديدة؛ سعى الاتحاد العام إلى إعادة بناء تلك العلاقة على قاعدة الثلاثية المتكافئة والاستقلالية وقد توصل مع الحكومة إلى تحديد رؤية أولية لهذه العلاقة أهم مكوناتها الآتي:

- الإقرار باستقلالية وحرية العمل النقابي .
- مشاركة الاتحاد العام والنقابات في الهيئات والفعاليات ذات الصلة بالعمال والعمل النقابي في ضوء الاتفاقيات الدولية المصدق عليها بلادنا ما عدا الأخيرة وهي (٨٧، ٩٨، ١٣٥، ١٤٤، ١٥١) والتي تمنح العمل النقابي الاستقلالية في مهامه بحرية دون التدخل في شئونه، وتمنح العمل النقابي الحق في المشاركة في الفعاليات التالية:

—لجان إعداد قوانين العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد والصناديق العمالية والأجور والخصخصة وغيرها. وأثمرت هذه العلاقة عن ترسيخ علاقة جديدة بين الطرفين وأتاحت للنقابات التالي:

- مشاركة النقابات في إعداد بعض قوانين العمل والضمان الاجتماعي وبعض اللجان ذات الصلة بالعمل.
- بحث قضايا الأجور وغلاء المعيشة.
- المساهمة بعدد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

وتأثرت هذه العلاقات بسبب تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي على أوضاع العمال المعيشية والتشغيلية، ولا زالت النقابات تواصل الحوار واللقاءات مع عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة ذات الصلة بشأن العديد من القضايا المتعلقة بالأجور والبطالة والخصخصة والضرائب وتعديل قانون العمل رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٩٥م وكثير من هذه القضايا يتم أحيانا التوصل إلى معالجات فورية لها وقضايا مازال تحت البحث والحوار المتواصل .

كما أن النقابات تساهم بشكل مباشر في إعداد الدراسات المتعلقة بقضايا العمل في اليمن، كما تشارك في لجان الصحة والأمن الصناعي والسلامة المهنية والتأمين الصحي للعاملين، إضافة إلى إيجاد حلول لقضايا ظروف العمل ورفع مستوى مهارة العمال وتخفيف إصابات العمل وأمراض المهنة .

كما أن للنقابات مهاماً اقتصادية في رفع وجهة نظرها إزاء برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الحكومية انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على مصالح العمال وتأمين ظروف عملهم وحياتهم المعيشية وتسعى النقابات كذلك إلى تحسين مواردها المالية من خلال استثمار منشآتها والخوض في الأعمال الاستثمارية بغرض تحسين مواردها المالية حتى تتمكن من تحقيق الاستقلالية المالية للنقابات والتي بدورها ستنعكس إيجابيا على مختلف أنشطتها النقابية.

## علاقات النقابات مع أصحاب العمل ومنظماتهم

العلاقات النقابية مع أصحاب العمل ومنظماتهم سادها خلال الفترة الماضية سوء الفهم من قبل بعض أصحاب العمل اليمينيين إن لم نقل أكثرهم، وذلك بسبب تخوفهم من العمل النقابي أو السماح بتشكيل نقابات في مصانعهم ومؤسساتهم. هذا التخوف غير المبرر خاصة في عالم اليوم الذي يؤكد على ضرورة التعايش من أجل تحقيق الاستقرار والأمان للجميع، والأمان يعني حق العيش الكريم والمساواة في الحقوق والواجبات فإذا كان هذا الهدف يعتبر من الأوليات التي تسعى دول العالم إلى تحقيقه فيما بينها، وبالنسبة لأي دولة فهو يعتبر من أهم الضرورات لتحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع خاصة وأن عهود العبودية قد زالت ونظام السخرة قد ولى.

وعلاقات العمل تحكمها قوانين وتشريعات واتفاقيات عمل دولية، فالنقابات هيئات شرعية يضمنها دستور الجمهورية والقوانين السارية النافذة، فهي الجهة التي تنظم نشاطات عمالها وتتبنى مطالبهم وتدافع عن مصالحهم وحقوقهم التي كفلتها القوانين والأنظمة فحيثما توجد واجبات على العمال يؤدونها ويتحملون مسؤولية عن عدم أدائها فإن لهم حقوقاً يجب أن يحصلوا عليها .

هذه هي أهم القضايا التي يجب أن يتفهمها أصحاب العمل وهو احترام حقوق العاملين التي تضمنتها القوانين والاتفاقيات الدولية، وكما تحترم الحكومة هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتضعها في قوانينها وأنظمتها فعلى أصحاب العمل الخاص احترام تلك القوانين وعدم الإصرار على الوقوف ضدها لأن مثل تلك المواقف تعني الوقوف ضد التيار.

وإذا كان أصحاب العمل " الشركات الأجنبية " يقبلون بما تشرعه الدولة اليمينية من قوانين وما تأتي به الاتفاقيات الدولية من معايير للعمل وحقوق نقابية؛ فالأولى بالرأسمال الوطني أن يكون السياق في تنفيذ ذلك .

ومما تقدم فإن النقابات قد عملت على تنفيذ فعاليات ثقافية مشتركة بين النقابات ومنظمة أصحاب العمل سادها روح التعاون الصادق والنية الحسنة لبناء علاقات تعاون وشراكة مؤسسة تحترم الحقوق والواجبات : أي (لا ضرر ولا ضرار) باعتبار الجميع في وطن واحد ومستوليته

جميعاً تكمن في تعزيز الثقة وإيجاد جو صحي يخدم الطرفين من خلال الحوار البناء عندما تقتضي الحاجة لمعالجة القضايا الخلافية التي تحدث أثناء منازعات العمل وفي سبيل إتاحة الفرصة للعمل النقابي بالتشكيل في المرافق الإنتاجية والخدماتية الخاصة بأصحاب العمل دون قيود يجرمها القانون الذي منح العمال الحق في تشكيل تنظيماتهم النقابية في القطاع الخاص ، وكذا دستور الجمهورية اليمنية والاتفاقيات العربية والتي تمنح العمال وأصحاب العمل الحق بالتشكيل النقابي وعدم إيجاد عراقيل تواجهه .

ومع كل ذلك إلا أن العلاقات مع الغرف التجارية والصناعية اليمنية، بالرغم من كل الجهود التي تبذلها النقابات في سبيل إرساء تعاون بين الطرفين؛ تتحرك ببطء فلا توجد تشكيلات نقابية تنشأ في منشآت القطاع الخاص (إلا ما ندر) وهي تواجه بمعارضة شديدة من أصحاب العمل ، وما يزال التعسف باستعمال الحق في الفصل التعسفي ضد العمال جارياً، وما زال عدم الاهتمام بقضايا التأمينات الاجتماعية قائماً، وهذا بحاجة فعلاً إلى مزيد من الحوار في سبيل نقل فكرة الشراكة في العمل إلى حيز الواقع.

## القوانين والتشريعات النقابية

أولاً : مواكبة تشريعات العمل مع معايير العمل الدولية :

قبل الحديث عن مواكبة تشريعات العمل اليمنية لاتفاقيات العمل الدولية التي تصدر عن منظمة العمل الدولية بما أن الجمهورية اليمنية عضو في هذه المنظمة، تجدر الإشارة إلى أن من أهم المبادئ التي قامت من أجلها هذه المنظمة، هو إشاعة العدل الاجتماعي عن طريق وضع مستويات أو شروط عادلة للعمل، فقد جاء في مقدمة دستورها ( أن السلام العالمي والداعم يؤسس فقط إذا كان مبنيًا على العدالة الاجتماعية، وحيثما وجدت شروط عمل تتسم بالظلم والمعاملة والحرمان لعدد كبير من الناس فإن ذلك مدعاة لخلق القلق الذي يشكل خطراً على السلام ووافق العالم، ولذلك فإن تحسين شروط وظروف العمل أمر مطلوب، ويتم ذلك مثلاً .. عن طريق تنظيم ساعات العمل، بحيث ينشأ حد أقصى لعمل اليوم والأسبوع، وتنظيم عرض القوى العاملة، ومنع البطالة، وتدبير اجر معيشي كاف، وحماية العامل ضد المرض، وحماية الأطفال وصغار العمال والنساء، ووجود الضمان للعجزة والمصابين من العمل، وحماية مصالح العمال عند ما يستخدمون خارج أوطانهم، والاعتراف بمبدأ حرية التنظيم النقابي وتنظيم التدريب والتعليم المهني .

وعلى أساس هذه المرتكزات في قوانين منظمة العمل الدولية جاءت مجموعة من اتفاقيات العمل الدولية التي تحيط إحاطة شاملة بجميع الميادين الخاصة بالعمل والسياسة الاجتماعية، حيث أن منظمة العمل الدولية منظمة عريقة أنشئت منذ سنة ١٩١٩ م وصدر عنها ما يقارب (١٨٦) اتفاقية .

والجمهورية اليمنية بحكم عضويتها في هذه المنظمة يتوجب عليها كغيرها من الدول الأعضاء وفقاً لدستورها المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وعلى ضوء ذلك الالتزام الذي وفته به الجمهورية اليمنية حيث أنها قد صدقت على أكثر من تسع وعشرين اتفاقية .. وهذا يعني وجوب توافق قوانينها وممارساتها في شئون العمل مع محتويات ومستلزمات تلك الاتفاقيات.

## ثانياً: الأساس الدستوري والقانوني للعمل النقابي وحقوق العمال:

بالاستناد إلى الدستور وقوانين العمل والخدمة المدنية وقانون تنظيم النقابات العمالية رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م وقانون العمل والقانون المدني وقانون التأمينات الاجتماعية، تمارس النقابات العمالية حق التكوين والنشاط وحماية حقوق العمل والمساهمة في تنمية قوة العمل وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من:

### ١- الأساس القانوني للتنظيم والعمل النقابي وحماية حقوق العمال ويشمل:

أ - حق التشكيل النقابي : وتستمد النقابات حضورها من تاريخ ودور الحركة النقابة والعمل الوطني ومن دستور الجمهورية اليمنية الذي نص في مادته رقم ( ٥٨ ) الباب الثاني ( حقوق وواجبات المواطنين الأساسية ) على ( للمواطنين في عموم الجمهورية الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقائياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية )

كما نصت قوانين العمل رقم (٥) لعام ٩٥م والخدمة المدنية رقم (١٩) لعام ٩١م بوضوح على حق التنظيم النقابي ففي الباب الثالث عشر من قانون العمل نصت المادة ( ١٥١ ) على:

١- للعمال وأصحاب الأعمال الحق في تكوين منظماتهم والانضمام إليها طواعية بغية مراعاة مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في الهيئات والمجالس والمؤتمرات وفي كافة المسائل المتعلقة بهم

٢- للنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال الحق في ممارسة نشاطهم بحرية كاملة وبدون تدخل في شئونها والتأثير عليها .

وفي الباب الحادي عشر من قانون الخدمة المدنية نصت المادة ( ١٢٦ ) ( يتمتع الموظف بحق التنظيم والانضمام إلى النقابات والجمعيات المهنية التي تستهدف تعزيز مصالحه والدفاع عنها وفقا لقانون النقابات الخ .. )

وقانون النقابات أعيد بحثه والاتفاق بشأنه أكثر من مرة ومع ذلك فقد صدر مع إصرار الطرف الحكومي على عدم السماح بوجود تشكيلات نقابية في الأجهزة الحكومية منافيا للنص الدستوري وقانون الخدمة المدنية ومنافيا للاتفاقيات الدولية المصدقة عليها من قبل اليمن وبخاصة الاتفاقية رقم (٧٨) المتعلقة بحق التنظيم النقابي وللحقوق والحريات النقابية ونص القانون رغم نقاط التحفظات المتبادلة في مادة ( ٣١ ) (فقرة أ، ب، ج، هـ) (كفالة حرية النشاط والتعبير والدفاع عن الحريات النقابية بما يحقق حياة أفضل ومستوى معيشة العمال وتحسين شوط العمل) .

**ثالثاً : التفرغ النقابي:** عرفت منظمة العمل العربية التفرغ النقابي وهدفه على النحو التالي:

التفرغ النقابي هو إعفاء القائد النقابي من ممارسة عمله الأساسي لدى المنشأة التي يعمل بها بغية تكليفه بالعمل في قيادة المنظمة النقابية التي انتخب عضواً فيها ويمكن في هذا المجال إطلاق التعريف على كل أنواع التفرغ للعمل النقابي في كافة التنظيمات المشابهة .

والهدف من إقرار هذا المبدأ في المنظمات النقابية هو توفير الظروف الموضوعية لعمل المنظمة، وتمكينها من ممارسة مهامها والقيام بواجباتها تجاه عملها، ذلك أن المنظمة النقابية لا تستطيع ممارسة صلاحيتها ومهامها وتؤدي دورها على الوجه الأفضل أن لم يتوفر لها الكادر المتفرغ الذي يتولى عملية قيادتها وإدارة أعمالها وتسيير أمورها .

**أنواع التفرغ النقابي:** يمكن تصنيف أنواع التفرغ الحالية على الشكل التالي:

- ١- التفرغ لممارسة العمل النقابي في قيادة المنظمة التي انتخب العامل عضواً فيها .
- ٢- التفرغ أو ( الإجازة مدفوعة الأجر ) لحضور المؤتمرات والجالس التي تنظمها المنظمة النقابية

٣- التفرغ للدراسة ( الإجازة الدراسية ) التي تمنح للقيادات النقابية بشكل خاص والعامل بشكل عام لمتابعة ندوات ودورات الثقافة العمالية والإعداد النقابي داخل الدولة المعنية أو لدى دولة شقيقة أو صديقة أو لدى منظمات نقابية شقيقة أو صديقة أو منظمات إقليمية أو دولية

٤- التفرغ للمنظمات العربية والدولية التي تنتخب في قيادتها العناصر النقابية المحلية، وعليه أن يمارس عمله فيها على المستوى العربي أو الدولي .

وقد نص على كل ما سبق قانون التنظيم النقابي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢ م في المادة ( ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ) والتي تكفل للقائد النقابي في مهمة رسمية مدفوعة الأجر والحق في التفرغ لقيادة العمل النقابي، وحضور المؤتمرات الدولية والندوات والتدريب والتثقيف، وعلى أن تلتزم جهة العمل بكافة حقوقه في الترقى وشغل الوظائف القيادية بما يتفق وسنوات الخدمة .

كما شرعها قانون الخدمة المدنية تحت مسمى معار المادة (٧٧) حيث نصت على أن تتحمل الجهة المستعيرة جميع ما يستحقه الموظف نتيجة عمله لديها من راتب وبدلات وأية مخصصات وحقوق ويستثنى من ذلك حالة الإعارة للنقابات والمنظمات الجماهيرية . وفي المادة (٧٩) جاء ( تحتسب مدة الإعارة خدمة لأغراض المعاش والترقية والترفيه .. الخ).

رابعاً : العضوية الطوعية: طوعية العضوية هي أساس الانتساب للنقابات، وأحد أهم أوجه الحريات العامة والنقابية، وعززها النص القانوني في المادة ( ١٢٨ ) من قانون الخدمة المدنية حيث نص على التالي ( يقوم الانضمام إلى الحركة النقابية على مبدأ الطوعية ولا يجوز إجبار الموظف أو إكراهه على الانضمام أو التخلي عن عضويته أو التمييز ضده بسبب الانضمام أو عدمه).

كما نصت المادة ( ٥ ) من قانون تنظيم النقابات العمالية رقم ( ٣٥ ) لسنة ٢٠٠٢م على التالي: " يحق للخاضعين لأحكام هذا القانون تكوين منظماتهم النقابية".

خامساً : حماية النقابي من المعاقبة والفصل الحرمان: من أهم الضمانات للعضو النقابي القيادي في كافة الأطر النقابية أو المنتسبين الأعضاء في العمل النقابي أن توجد لهم ضمانات قانونية لأنشطتهم النقابية المنصوص عليها في الأنظمة الداخلية للنقابات وعدم اضطهادهم بأي شكل



لذلك فقد أكدت المادة ( ١٢٧ ) من قانون الخدمة المدنية النص التالي: ( يتمتع الموظف بالحماية الكافية لضمان عدم معاقبته أو فصله أو حرمانه من أي حق وظيفي بسبب عضويته النقابية أو بسبب مشاركته في أنشطتها الاعتيادية) وأكد على ذلك قانون التنظيم النقابي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م في المادة ( ٣ ) الفقرة ( ب ) ومادة (٤٣) (٣٩) الفقرة ( ب )، والمادة (١٥٢) من قانون العمل أكدت أنه لا يجوز تطبيق عقوبة الفصل أو أية عقوبة أخرى بحق ممثلي العمال في اللجان النقابية بسبب ممارستهم لنشاطهم النقابي وفقا لهذا القانون وقانون تنظيم النقابات والنظم واللوائح المنفذة لها .

**سادساً : عضوية النقابات في المجالس واللجان النقابية في الوحدات الإدارية:**  
نصت المادتان ( ١٠ ، ١٥ ) من قانون الخدمة المدنية على تمثيل النقابات في لجان شئون الموظفين ومجالس التأديب بممثل في كل منهما من اللجنة النقابية، فالإقرار بالعمل النقابي في الجهاز الإداري الحكومي واضح في المادتين وأكد على ذلك قانون التنظيم ( ٣٥ ) الفقرة (٩) وفي المادة ( ١٣١ ) من قانون العمل نص على تشكيل لجان تحكيمية لغرض حل منازعات العمل على أن يكون أحد أعضائها ممثلاً عن العمال يرشحه الاتحاد العام للنقابات .

**سابعاً : عقد العمل الجماعي :** بعد مداولات مطولة بين أطراف العمل الثلاثة في إطار منظمتي العمل العربية والدولية تم التوصل إلى وضع اتفاقيات عربية ودولية حول عقود العمل الجماعية وفي قانون العمل اليمني كرس لهذا الأمر باب كامل بأربعة عشر مادة مثلاً نصت المادة ( ٣٢ ) منه على (يجب أن يكون عقد العمل الجماعي مكتوباً وفقاً للنموذج) المعتمد من الوزارة وتتضمن المواد الرئيسية المتعلقة بوسائل العمل وتحديد الالتزامات بتأدية الأجور وطريقة دفعها وأوقات العمل والراحة والحوافز المادية وشروط حماية العمل ومواصفات المهنة المشمولة بالعقد وأية شروط أخرى يتفق عليها صاحب العمل واللجنة النقابية .. الخ. وأكد على ذلك قانون التنظيم النقابي وأجازت المادة ( ٣٣ ) لأصحاب العمل واللجان النقابية والنقابة العامة إبرام عقد عمل جماعي مشترك.

**ثامناً : حق الإضراب:** أجاز قانون العمل حق الإضراب الجزئي أو العام وخصص القانون لحق الإضراب فصلاً كاملاً، وللاتحاد تحفظات على بعض فقرات المادة ( ١٥٠ ) المنظمة لهذا الحق، ولكن قانون التنظيم النقابي عالج حق الإضراب بدقة ووضح أكثر في مواده ( ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ )، وقد مارس العمل النقابي حقه في الدفاع عن مصالح أعضائه وتحسين معيشتهم ورفع الأجور والدفاع عن القطاع العام والوقوف ضد توجه الدولة في الخصخصة .. حيث قامت النقابات في هذا السياق باستخدام حقها الشرعي وذلك عن طريق الإضرابات في الدفاع عن قضاياها العمالية، ونورد أمثلة لذلك ومنها ما يلي:

م	تاريخ الإضراب	الجهة التي تم فيها الإضراب	نوع الإضراب
١	٩٢/٢/٢م	عمال وموظفو البنك اليمني للإنشاء والتعمير في عموم الوطن	جزئي على ثلاث مراحل
٢	٩٢/٢/٥م	عمال وموظفو المؤسسة العامة للبناء والتشييد في محافظة المهرة	جزئي
٣	٩٢/٣/١م	عمال وموظفو الجمهورية تنفيذا لدعوة الاتحاد العام بالإضراب	إضراب عام وشامل في عموم اليمن
٤	٩٢-٣مارس/٩٢	عمال ميناء الحديدة	جزئي لمدة ثلاثة أيام
٥	٩٢/٣/٢	عمال وموظفو ومهندسو حقول النفط بصافر ومارب	جزئي
٦	٩٢/٤/١٨م	عمال وموظفو مكتب الصحة بتعز	جزئي
٧	٦/١٧ حتى ٩٢/٧/١٣	جميع عمال وموظفو محافظة لحج	إضراب عام وشامل
٨	٩٢/٦/٢٧	عمال وموظفو الخطة المركزية للكهرباء برأس كتيب	جزئي
٩	٩٢/٦/٦	عمال وسائقي مؤسسة النقل البري صنعاء	جزئي
١٠	٩٢/٩/١٢	عمال وموظفو ومهندسو ومذيعي التلفزيون في عدن	جزئي
١١	أكتوبر ٩٢م	عموم عمال وموظف الحديدة	إضراب عام وشامل
١٢	١٠ أكتوبر ٩٢م	عمال النظافة في صنعاء، تعز، الحديدة ولمدة ثلاثة أيام	عام وشامل
١٣	٢ ديسمبر ٩٢	عموم عمال وموظفي الجمهورية بناء على دعوة الاتحاد بالإضراب	عام وشامل
١٤	٣٠ أغسطس ٢٠٠٠	إضراب عمال شركة هنت للنفط في صافر	جزئي

## الصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل النقابي العمالي:

تواجه الحركة النقابية العمالية مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على مسيرتها وتطورها. وهي بصورة عامة تعود إلى أسباب تاريخية وسياسية وثقافية ترتبط بدرجة التطور التدريجي للمجتمع اليمني والسماوات الخاصة للتفاعلات السياسية والاقتصادية فيه.. وأهم هذه الصعوبات والمعوقات تتمثل فيما يلي:

- قلة الموارد المالية أمام تنامي مسئوليات الحركة النقابية العمالية بحيث أثر ذلك على العديد من الأنشطة النقابية الخدمية في مجالات هامة مثل الصحة العمالية والمهنية.
- ضعف البناء المؤسسي للأطر النقابية من حيث البناء التنظيمي والإداري.
- استمرار التباينات داخل النقابات وفق مصالح فردية.
- ضعف ارتباط قيادات النقابات بجذورها وقواعدها.
- غياب الشفافية داخل الأطر النقابية ويرتبط ذلك بضعف الممارسة الديمقراطية حيث غالبية النقابات لم تجدد هيئاتها القيادية وفقا للنظم الداخلية.
- ضعف الوعي النقابي لدى غالبية أعضاء النقابات الأمر الذي يعكس غياب الدور التثقيفي الموجه للأعضاء .
- ضعف النقابات من حيث أداء واجباتها نحو أعضائها الأمر الذي يؤدي الى ضعف وحدة الأطر النقابية وإضعاف الانتماء إليها.
- ضعف الإشراف والتواصل مع الأطر الدنيا بالأطر العليا مما يؤدي إلى التراخي في الانتماء للعمل النقابي وعدم حل المشكلات والسلبيات في حينها .

وهناك مشكلات موضوعية مثل:

- تسييس العمل النقابي والتدخل في شئونه .
- ضعف مؤسسات القضاء ووعيها بالعمل النقابي ومشكلاته وتشريعاته الأمر الذي يقلل من دعم القضاء للنقابيين أفراد ونقابات .
- ضعف عمليات التنسيق بين النقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع .

- ضعف عملية التفاعل بين النقابات والوسط المجتمعي الذي تعمل فيه وبالتالي ضعف تقبل المجتمع ومساندته للأطر النقابية .
- تخوف أصحاب العمل في القطاع الخاص يعيق تشكيل منظمات نقابية في بعض مؤسسات القطاع الخاص مع أن القانون والدستور يمنح العمال الحق في ذلك ودون التدخل في شئونهم .
- عدم استكمال البناء المؤسسي لهيئات الاتحاد العام والنقابات العامة وفروع الاتحاد العام.
- الاستيلاء ومصادرة بعض مرافق الاتحاد في محافظة عدن، لحج، حضرموت، والخسائر الكبيرة التي لحقت بالنقابات إثر حرب صيف ٩٤م والمتمثلة بتدمير مجمع المطع ونهب أجهزة الكمبيوترات في صحيفة صوت العمال ونهب العديد من وسائل المواصلات الخاصة بالنقابات والنقابيين والسيارات وغيرها مثل مكاتب وأثاث المقرات .

## الحركة النقابية العمالية والتطور الديمقراطي

تعتقد النقابات بأن العمل الديمقراطي أساسا قد حقق لها الكثير، مثل الضمانات التي كفلها الدستور والتشريعات الخاصة بالعمل والعمل النقابي ومن أبرز ذلك الحقوق المتمثلة بالعناصر التالية:

- ١- حق التكوين النقابي والحرية النقابية
- ٢- حق اختيار النقابات والانضمام إليها طوعية أو الانسحاب دون تدخل أو تأثير .
- ٣- حق الاجتماع وحرية وضع الأنظمة الأساسية للعمل النقابي.
- ٤- قيام النقابات واكتسابها الشخصية الاعتبارية.
- ٥- حرية ممارسة النشاط النقابي وتسيير الموارد الأساسية للعمل النقابي.
- ٦- حرية اختيار القيادات النقابية وحرية الانتخابات.
- ٧- الحق في المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الجماعية.
- ٨- حرية النقابات في وضع برامج أعمالها ونشاطها المختلفة ووسائل تنفيذها.
- ٩- حق التعبير وإصدار الصحف والإضرابات.
- ١٠ - حق تكوين الاتحادات النقابية الوطنية والدولية والانضمام إليها.
- ١١ - حق النقابة في الحماية من الإيقاف والحل.
- ١٢ - حماية العمال من الاضطهاد أثناء ممارستهم لنشاطهم النقابي.

وبهذا يتبين بأن التطور الديمقراطي في اليمن كانت له انعكاسات هامة في مسار العمل النقابي والتي ناضل شعبنا اليمني من أجل بناء مساره وترسيخ قيمه ومبادئه وأهدافه وكان معنيا بالعمل النقابي والحفاظ عليه مهما بذلت التضحيات.

وفي مجال الإسهام في دعم التحولات الديمقراطية شعر الاتحاد العام أن من واجبه وأوليياته العمل على ترسيخ العمل الديمقراطي وتعميق مراميه وأدبياته، والعمل على صيانتة والحفاظ عليه، فعمل جاهدا على تشكيل لجنة عليا للمراقبة على نزاهة الانتخابات في عام ١٩٩٧م تشكلت من المنظمات النقابية التالية:

- ١- الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن.
- ٢- الاتحاد التعاوني الزراعي.
- ٣- الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.
- ٤- الاتحاد العام لنساء اليمن.
- ٥- نقابة الأطباء والصيدالة.
- ٦- نقابة المحامين اليمنيين .
- ٧- نقابة الصحفيين اليمنيين.
- ٨- اتحاد الأدباء والكتاب.

وعلى إثر تشكيلها قامت اللجنة بتكليف عدد من قياداتها للترؤل الميداني لتوضيح أهدافها ونشر الوعي الديمقراطي بين المواطنين؛ حيث عقدت الاجتماعات الموسعة والندوات وألقيت المحاضرات الهادفة لشرح وتوضيح أهداف هذه اللجنة ، وشاركت اللجنة الشعبية العليا لمراقبة نزاهة الانتخابات في الإشراف والمراقبة على الانتخابات النيابية في ١٩٩٧م على الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م على انتخابات المجالس المحلية والتعديلات الدستورية في عام ٢٠٠١ م .

إلا أن هذه اللجنة لم يحالفها الحظ في الاستمرار نتيجة لاختلاف قياداتها على إدارتها وعلى ما يبدو فإن البحث عن المصالح الذاتية كانت السمة الغالبة التي ظهرت على بعض أعضائها.

وفي عام ٢٠٠٣م تحمل الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الدور الرقابي على الانتخابات النيابية منفرداً باستحداث دائرة تنمية الديمقراطية، وشارك الاتحاد العام بعدد حوالي ثلاثة آلاف مراقب، وأصدرت هذه الدائرة بياناً عن نتائج مراقبتها.

## التعريف بأهم النقابات العمالية والاتحادات الموجودة

منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م تقياً المناخ الملائم لقيام الاتحادات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، ومن أبرزها النقابات العمالية والمهنية التي تحتل مواقع هامة في كل قطاع من قطاعات المجتمع. وهي هيئات اجتماعية واختصاصية ذات دور علمي وعملي وذات خصوصية وحضور وأهمية باعتبارها تمثل الوجه المشرق للعمل الديمقراطي. وتقوم هذه المنظمات النقابية بدور اجتماعي وثقافي وسياسي وخدمات لا تقوم بها السلطة، وقد لا تستطيع أن تقوم بما حيال شرائح اجتماعية وفي ميادين مهنية واجتماعية وإنسانية كثيرة، وهي تمثل شرائح اجتماعية واسعة وتقوم بخدمات في المجال الاجتماعي الصحي وتسهم في التكوين السياسي والاجتماعي والتربوي والثقافي بشكل لا يستهان به، وهي من صميم اهتماماتها قد لا تصل إليها هيئات أخرى، وهي عديدة نذكر منها :

– الاتحاد العام التعاوني الزراعي

– الاتحاد العام التعاوني السمكي

الذين يحق لهما كما للعمال أن يعبروا عن وجودهم وينظموا أنفسهم ويدافعوا عن مصالحهم، ويساهموا في رسم سياسة الدولة لا سيما أن العدد العام للزراعيين اليمنيين يزيدون في نسبهم على عدد العمال فاليمن بلد زراعي بالدرجة الأولى والمزارعون فيه أكثرية اجتماعية واضحة .

وهناك الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن والذي يضم في عضويته ٣٢٠٠ لجنة نقابية و ١٤ نقابة عامة على مستوى الوطن اليمني وفقاً للتصنيف النقابي والمعتمد عربياً ودولياً، ويتم إعادة النظر فيه حالياً في ضوء التحول التنظيمي والتصنيف المهني العربي الذي أقر في المؤتمر العاشر للاتحاد العام والدولي لنقابات العمال العرب والذي قرر دمج بعض الاتحادات المهنية وتقليصها حسب مقتضيات التطور وتخفيفاً للنفقات المالية وتبعاتها الأخرى من مستلزمات مهمة في تسيير نشاطها .

ولقد شكل الاتحاد العام لجنة لإعداد مشروع جديد للتصنيف المهني للنقابات العامة في الجمهورية اليمنية وفقاً للتصنيف المهني للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مع التأكيد على استحداث نقابة عامة للمتقاعدين وعند إقرار هذا التصنيف من قبل المكتب التنفيذي للاتحاد العام ويصدق عليه المجلس المركزي للاتحاد العام واعتماده من قبل المؤتمر العام سيتم العمل به في الفترة القادمة .

وتوجد أيضا اتحادات نوعية ومهنية كالاتحاد العام لنساء اليمن، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة، والاتحاد الرياضي، واتحاد الكتاب والأدباء، ونقابة المعلمين اليمنيين، والمحامون، والأطباء، والصيادلة، واتحاد منتجي وصانعي الأدوية ، نقابة الصحفيين، المهندسين، الفنانين التشكيليين ، الطيارين ، أساتذة الجامعات، وكلها قطاعات نقابية تمثل فئات اجتماعية وعمرية واختصاصات واهتمامات متنوعة وكثيرة، وتقدم عن المجتمع اليمني صورة المجتمع المنظم بشكل شبه تام وتتمتع هذه المنظمات النقابية بالشخصية الاعتبارية.

### النقابات العامة العضوة في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية:

- ١- النقابة العامة للنقل والمواصلات.
- ٢- النقابة العامة لعمال النفط والتعدين.
- ٣- النقابة العامة للمهن الصحية والطبية والفنية.
- ٤- النقابة العامة لعمال البلديات والإسكان.
- ٥- النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب.
- ٦- النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وصناعة الجلود.
- ٧- النقابة العامة لعمال التجارة المصارف المالية والتأمينات.
- ٨- النقابة العامة للمهن التعليمية والتعليم التقني والفني.
- ٩- النقابة العامة للثقافة والإعلام.
- ١٠- النقابة العامة للصناعات الغذائية.
- ١١- النقابة العامة لعمال الزراعة.
- ١٢- النقابة العامة لعمال الكهرباء والمياه.
- ١٣- النقابة العامة لعمال الأسماك.
- ١٤- النقابة العامة للخدمات الإدارية.



## البناء التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية

### أولاً : المبادئ التنظيمية الداخلية :

- يقوم تنظيم الاتحاد العام على مبدأ الانتساب الطوعي للنقابات مهنيا وطوعياً.
- تتكون اللجان النقابية للعمال والموظفين في الجهاز الإداري للدولة ومكاتبها والقطاعين العام والمختلط والقطاع الخاص والتجمعات العمالية والمهنية والقطاع غير المنظم.
- تتكون نقابات فرعية للنقابات العامة في المحافظات على أساس المهنة الواحدة أو المتشابهة أو القطاع الواحد إذا دعت الضرورة لذلك عبر الاجتماع الانتخابي لأعضاء اللجان النقابية للمهنة الواحدة في المحافظة وفقاً للإرشاد والدليل الانتخابي.
- تتكون النقابات العامة من عمال المهنة الواحدة أو المهن الفرعية المتشابهة في القطاع الواحد عبر مؤتمرها العام على مستوى الجمهورية وفقاً للإرشاد والدليل الانتخابي .
- يتكون الاتحاد العام من النقابات العامة المنتسبة إليه .
- تنشأ لجان الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي في الاتحاد العام وفروعه والنقابات العامة وفروعها .
- يحق للعمال والموظفين بصفة فردية أو جماعية الحصول على العضوية النقابية في إطار المهنة.
- يتم انتخاب الهيئات النقابية من القاعدة إلى القمة عبر مؤتمراتها والاقتراع السري الحر والمباشر.
- على الهيئات النقابية المنتخبة حضور اجتماعاتها العمومية العادية والاستثنائية ومؤتمراتها الانتخابية وهي مسئولة أمامها وتتم محاسبتها عن أعمالها السابعة وعليها الرد على استفسارات وأسئلة المجتمعين .
- تعمل الهيئات النقابية الأدنى وفقاً للنظام الأساسي واللوائح والإرشادات وقرارات الهيئة الأعلى.
- تتخذ القرارات في الاجتماعات والمؤتمرات النقابية بأغلبية الأصوات للأعضاء الحاضرين باستثناء القرارات التالية حيث تتخذ بأكثرية الثلثين:

— سحب الثقة .

— تعديل النظام الأساسي.

— حل المنظمة وتصفية أعمالها .

## ثانياً : تكوينات ومهام واختصاصات هيئات وأطر الاتحاد العام:

يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد العام على شكل هرمي من الأدنى إلى الأعلى وعلى النحو التالي :

- ١- اللجنة النقابية .
- ٢- النقابة الفرعية.
- ٣- فرع الاتحاد العام.
- ٤- النقابة العامة .
- ٥- الاتحاد العام .

### هيئات الاتحاد:

#### أولاً : المؤتمر العام:

يتكون المؤتمر العام للاتحاد العام من:

- أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام المنتخبين من المؤتمر السابق.
- أعضاء المجالس التنفيذية للنقابات العامة.
- أعضاء المكاتب التنفيذية لفروع الاتحاد العام بالحافظات.
- مندوبي النقابات العامة من الحافظات وفقاً لحجم العضوية والدليل الانتخابي.
- رئيس وأعضاء لجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزية المنتخبين من المؤتمر العام السابق.
- رؤساء الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي في النقابات العامة وفروع الاتحاد العام .
- يحدد الدليل الانتخابي حجم وقوام المؤتمر العام.

#### ثانياً : المجلس المركزي :

يتكون المجلس المركزي من ١٠١ إلى ١٥١ عضواً على النحو التالي :

- ١-رئيس وأمين عام كل نقابة عامة .
- ٢-رئيس وأمين عام فرع الاتحاد .

٣-المدوبين المنتخبين من المؤتمر العام .

#### ثالثاً : المكتب التنفيذي:

يتكون المكتب التنفيذي من عدد لا يقل عن ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم من بين أعضاء المجلس المركزي.

#### رابعاً : فروع الاتحاد العام:

تتكون هيئات فروع الاتحاد العام بالمحافظات وأمانة العاصمة من رئيس وستة أعضاء تنتخبهم المجالس العامة لفروع الاتحاد العام.

#### خامساً : لجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزية:

تتكون لجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزية من سبعة أعضاء ينتخبهم المؤتمر العام للاتحاد .

#### سادساً : لجنة الرقابة والتفتيش لفروع الاتحاد بالمحافظات :

تتكون لجان الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي لفرع الاتحاد بالمحافظات وأمانة العاصمة من ثلاثة أعضاء منتخبين من مؤتمرات فروع الاتحاد العام وينظم الدليل الانتخابي ذلك.

### مهام واختصاصات هيئات وأطر الاتحاد العام

#### أولاً : المؤتمر العام للاتحاد :

- المؤتمر هو السلطة العليا للاتحاد العام وتعتبر قراراته ملزمة لكافة القيادات والهيئات النقابية .
- يعقد المؤتمر العام للاتحاد العام مرة كل أربع سنوات، وينتخب في أول جلسة له هيئة رئاسة وسكرتارية ولجنة طعون وعدداً من اللجان الفنية العاملة في المؤتمر وينظم ذلك الدليل الانتخابي.
- يكون اجتماع المؤتمر صحيحاً بحضور ثلثي أعضائه، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل لمدة ثمانية وأربعين ساعة على الأكثر وحينئذ يعتبر الاجتماع قانونياً بما لا يقل عن ٥١% من أعضاء المؤتمر، وفي حالة عدم وجود النصاب يؤجل مرة أخرى لمدة ثمانية وأربعين ساعة ثم يعقد المؤتمر بمن حضر .

تحدد مهام المؤتمر كما يلي :

- إقرار جدول الأعمال .
- إقرار النظام الأساسي تعديلاته.
- إقرار النظم واللوائح الخاصة بالاتحاد العام.
- مناقشة تقارير المجلس المركزي ولجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزية والمصادقة عليها.
- مناقشة التقرير المالي والحساب الختامي للفترة السابقة للتصديق عليه .
- رسم سياسة الاتحاد العام وتحديد مهامه في إطار الحركة النقابية العربية والدولية .
- انتخاب أعضاء المجلس المركزي .
- انتخاب لجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزي.
- مناقشة المسائل التنظيمية المعروضة عليه واتخاذ القرارات المناسبة حيالها .
- حل الاتحاد العام وتصفية أعماله.
- مناقشة المواضيع التي يحيلها المجلس المركزي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.
- حق الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي بدعوة من المكتب التنفيذي أو بناء على طلب من ثلثي أعضاء المجلس المركزي أو ثلثي آخر مؤتمر عام.
- يترأس جلسات المؤتمر الاستثنائي والطارئ رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي.

## ثانياً: المجلس المركزي :

المجلس المركزي هو السلطة العليا للاتحاد العام ما بين دورتي المؤتمر العام ويتولى المهام والاختصاصات التالية :

- انتخاب رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي من بين أعضائه .
- الإشراف والمتابعة لمستوى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.
- وضع خطط وبرامج عمل المكتب التنفيذي وفقاً للخطة العامة للاتحاد العام .
- المصادقة على تعديل النظام الأساسي للاتحاد العام وتقديمه للمؤتمر العام لإقراره.

- إعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بقضايا أعضائه وتكليف المكتب التنفيذي بتقديمها إلى الجهات ذات العلاقة .
- المصادقة على مشاريع اللوائح التنظيمية والمالية المقدمة من المكتب التنفيذي.
- مناقشة الأوضاع المعيشية والاقتصادية والثقافية والتأمينية للعاملين واتخاذ القرارات المناسبة إزائها بما في ذلك حق إعلان الإضراب .
- مناقشة الدراسات والمقترحات المقدمة من المكتب التنفيذي المتعلقة بتحسين الأوضاع المعيشية للعمال ومنظماتهم النقابية.
- المصادقة على تصعيد أعضاء جدد في عضوية المجلس المركزي وسحب وتجديد العضوية من أعضاء المجلس المركزي والمنظمة النقابية وذلك بناء على عرض من المكتب التنفيذي وبما لا يتعارض مع أحكام القانون واللائحة والنظام الأساسي.
- مناقشة التقرير المالي للاتحاد العام وفروعه والمؤسسات التابعة له وموازناتها السنوية وحساباتها الختامية واتخاذ القرارات المناسبة حولها.
- مناقشة تقارير لجنة الرقابة والتفتيش التنظيمي والمالي المركزية ووضع المعالجات والحلول المناسبة لما ورد فيها من مقترحات وآراء وتوصيات.
- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس المركزي .
- المصادقة على مشاريع اللوائح التنظيمية والمالية المقدمة من المكتب التنفيذي لإقرارها.
- ويتكون المكتب التنفيذي من الأمانات المتخصصة التالية:
  - أمانة الشؤون التنظيمية .
  - أمانة العلاقات الخارجية.
  - أمانة الشؤون المالية والإدارية.
  - أمانة الشؤون الثقافية والإعلامية .
  - أمانة علاقات العمل.
  - أمانة الضمان الاجتماعي والتأمينات.
  - أمانة الشؤون الاقتصادية.
  - أمانة الصحة والسلامة المهنية.
  - أمانة الشباب العامل والخدمات الاجتماعية. - أمانة المرأة العاملة والطفل.
  - أمانة تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

## العلاقات مع الحركة النقابية العمالية العربية والدولية:

شهدت العلاقة النقابية اليمنية إقليمياً ودولياً من عام ١٩٩٠ م نشاطاً غير عادي منذ أن أعلن اندماج الاتحادين النقابيين في اتحاد عمالي واحد على صعيد الاتحاد العام والنقابات العمالية وتمثل نشاط العمل النقابي في توضيح الصورة الحية لواقع وتطور العمل النقابي اليمني ونضاله اليومي في داخل اليمن .. وعكس ذلك خارج اليمن تواصلاً مع مسيرة الحركة النقابية العمالية لما يزيد عن أربعين عاماً وتكونت له علاقة عربية ودولية متميزة .

والنقابات اليمنية من النقابات المؤثرة على الصعيد العربي ولها علاقات ثنائية متطورة مع كل المنظمات النقابية العربية والدولية، والاتحاد العام لنقابات عمال اليمن ممثل في الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ويشغل أمين عام مساعد للاتحاد الدولي، ويشارك في كافة المؤتمرات والمحافل النقابية العربية وعلى الصعيد الدولي فإن للاتحاد العام علاقات مع اتحادات نقابية تزيد عن ثمانين منظمة تتوزع على قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين .

وكان الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن عضواً في الاتحاد العالمي للنقابات والذي مقره براغ وحصد عضويته في بداية عام ٢٠٠٠ م نتيجة للأوضاع النقابية وعدم قدرته على التفاعل معها والتي تأثرت سلباً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتقلص العضوية فيه، حيث كان يمثل القاعدة العمالية للأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتية سابقاً والأنظمة الاشتراكية في العالم.

ومن بداية عام ٢٠٠١ م أعاد الاتحاد العام عضويته في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والذي مقره بروكسل بعد أن سحبها في عام ١٩٧١ م، وانظمت النقابات اليمنية في الجنوب (سابقاً) إلى عضوية الاتحاد الحر عام ١٩٥٧ م أثناء الاحتلال البريطاني لعدن، ويمثل هذا الاتحاد المنظومة الليبرالية وعدد أعضائه ١٨٥ مليون عضو .

والاتحاد العام لنقابات عمال اليمن عضو في منظمة العمل العربية بل ومؤسس لها باعتبارها منظمة ثلاثية التكوين تضم في عضويتها (الحكومات - العمال - أصحاب العمل)، وهي منظمة

مهنية متخصصة في مجال العمل والعمال والتي مقرها القاهرة. وكذلك عضو في منظمة العمل الدولية والتي تضم عضويتها ١٨٦ دولة وبحكم تكوينها الثلاثي أيضاً، وتعمل أيضاً في مجال العمل والعمال وقد أصدرت العديد من الاتفاقيات الدولية بلغ عددها ١٨٦ اتفاقية و ١٨٦ توصية، وهي إحدى المنظمات الفاعلة في إطار الأمم المتحدة وتقوم بالدفاع عن قضايا العمال والحريات النقابية في العالم وكذا محاربة التمييز العنصري والعمل الجبري، ومكافحة عمل الأطفال، والمساواة في المعاملة والعمل بين المرأة والرجل، ولقد صدقت اليمن على ( ٢٩ ) اتفاقية صادرة من هذه المنظمة وبخاصة الاتفاقيات الثمانية المتعلقة بحقوق الإنسان .

## المراجع :

- دستور الجمهورية اليمنية
- قانون العمل رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ م وتعديلاته برقم (٢٥) لعام ٩٧م.
- قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م.
- قانون الجمعيات رقم (٣٩) لعام ١٩٩٨ م .
- قانون تنظيم النقابات العمالية رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م.
- دور النقابات في تنمية القوى العاملة ، يحي محمد الكحلاني في ندوة القوى العاملة التي نظمها المجلس الاستشاري في الفترة ٢٣-٢٨ أكتوبر ٩٨م.
- العمل النقابي في اليمن .. الواقع والآفاق الصادر عن التجمع اليمني للإصلاح، والصادر عن دار الجحد للطباعة والنشر.
- الحركة النقابية بين الماضي والحاضر للكاتب محمد خالد صدر عن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر / القاهرة ٧٥م.
- الدور النضالي للنقابات العمالية . للأستاذ / فيصل محمد عبدالله.
- تاريخ الحركة النقابية العربية للأستاذ / إبراهيم حلمي .
- فتوى قانونية صادرة عن وزارة الشئون القانونية بتاريخ ١٠ يناير ٩١ م حول تشكيل النقابات في الجهاز الإداري والقطاع العام والمختلط .
- تطوير أساليب العمل النقابي / الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا .
- التقرير الاستراتيجي اليمني / صادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠٣م.
- محضرا لقاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام ورئيس الوزراء في ٢٠/٧/٩٠ م وفي ١١/٩/٩٠ م .
- من أدبيات الاتحاد العام حول نتائج الزيارات الميدانية خلال الفترة ١٣-٢٤ يوليو ٩٦م.
- إحصاء للإضرابات العمالية في أدبيات الاتحاد العام



- البيان الختامي للدورة الاستثنائية للمجلس المركزي والتي انعقدت في الفترة من ٢٢ - ٢٣ أغسطس ٩٤ م صنعاء
- تقارير متعددة عن نشاط الاتحاد العام مقدمة للمجلس المركزي للاتحاد العام للأعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ والمتضمنة النشاط التنظيمي والثقافي والأعلام والاقتصادي والخارجي
- بيان صادرة عن السكرتارية العامة للنقابات والمجلس المركزي للاتحاد العام والمكتب التنفيذي للاتحاد العام حول الحياة المعيشية والتطورات المختلفة والإصلاح الاقتصادي والخصخصة والتي تحدد وجهات نظر النقابات ومتطلباتها.
- برتكولات التعاون مع بعض الاتحادات النقابية الشقيقة والصديقة الموقعة بين الاتحاد وتلك الاتحادات
- النقابات والاتحادات والروابط ودورها في الحياة السياسية د . عبدالسلام على المزوغي أستاذ قانون/ بجامعة ناصر .. الشركة العامة للورق والطباعة / الجماهيرية الليبية
- التفرع النقابي .. كتيب عن منظمة العمل العربية .. طبع في القاهرة .